J. Agric. Economics and Social Sciences, Mansoura Univ.Vol.1(7),531-544 ,2010

ECONOMIC IMPORTANCE OF THE EGYPTIAN FOREIGN TRADE IN THE CONSTRUCTION OF THE NATIONAL ECONOMY AND THE EXPECTED IMPACTS OF THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS ON THE EGYPTIAN NATIONAL ECONOMY

El Kheshin, Manal El-S. M.
Agriculture Economic Research Institute, Agriculture Research Center

الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الاقتصاد القومي والآثار المتوقعة للازمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري

منال السيد محمد الخشن
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

الملخص

يستهدف هذا البحث قياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الاقتصاد القومي فى ضوء الظواهر الاقتصادية التي يخضع لها من ناحية والآثار المتوقعة للازمة المالية العالمية على الاقتصاد القومي بصفة عامة والصادرات المصرية بصفة خاصة من ناحية أخرى .وقد اعتمد البحث فى تحقيق الأهداف المنشودة منه على كل من التحليل الوصفي والتحليل الكمي.

وقد تبين من نتائج البحث ان الهيكل التصديري للتجارة الخارجية المصرية يتسم بعدم مواكبته للهيكل الاستيرادي .وقد اعتمدت مصر على الواردات لكي تفي باحتياجاتها المعيشية بنسبة تقدر بحوالي ٢٩.٣% بينما اعتمدت على الصادرات بنسبة لاتزيد عن ١٨% وذلك خلال فترة البحث (١٩٩٩-٢٠٠٨). وقد بلغ متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية أي مدى تحكم الدولة فى وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها حوالي ٥٢.٨% ، وان زيادة الناتج المحلى الإجمالي بمقدار مليون جنية يؤدى الى زيادة قيمة الواردات المصرية بما يقدر بحوالي ٤٢٠ ألف جنية والى زيادة فى قيمة الصادرات المصرية بحوالي ٥٥٠ ألف جنية خلال فترة البحث. وقد تبين أيضا ان التبادل الدولي القائم فى محيط العلاقات الاقتصادية الدولية بين مصر ومجموعة الدول التي ذكرت فى البحث فى غير صالح الاقتصاد المصري نظرا لتدهور متوسط معدلات التبادل الصافية ،كما تبين ان الاقتصاد القومي يخضع لظاهرة عدم الاستقرار لكل من قيمة الصادرات والواردات المصرية ،وتعتبر قيمة الواردات المصرية أكثر استقرارا من قيمة الصادرات المصرية ،إذ بلغ متوسط قيمة معاملات عدم الاستقرار للواردات المصرية حوالي ٤٥.٣% ،بينما بلغ حوالي ١١٦.٥% لقيمة الواردات خلال فترة البحث ، وأخيرا وفيما يتعلق بالآثار المتوقعة للازمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري ومن النتائج التي توصل إليها البحث فان اقتصاد مصر حتى وقت إجراء البحث فى مأمن من الأزمة المالية العالمية وان الاقتصاد المصري قوى فى مواجهة هذه الأزمة حيث حقق الاقتصاد المصري معدل نمو بلغ نحو ٧.١% خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ كما حققت صادرات مصر الى الدول موضوع البحث زيادة كبيرة خلال عام ٢٠٠٨ عنها فى ٢٠٠٧.

المقدمة

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية فى أي مجتمع (الاقتصاد) من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا.فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد فى توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة ،وتساعد كذلك فى زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام،وبالإضافة إلى ذلك تأتى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا للإمكانيات الإنتاجية المتاحة،وقدرة الدولة على التصدير، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك

كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري،كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر فى حجم ونمط التجارة الدولية،كما أن التغيرات التي تحدث فى ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة فى تركيب الدخل القومي وفى مستواه.

ويتسم الهيكل التصديري للتجارة الخارجية المصرية بعدم مواكبته للهيكل الاستيرادي الأمر الذي أدى الى تفوق قيمة الواردات المصرية والتي بلغت حوالي ١٠٩.٠٣١مليار جنيه على قيمة الصادرات المصرية والتي بلغت حوالى٦٧.١٧٢مليار جنيه وذلك خلال فترة الدراسة (١٩٩٩-٢٠٠٨) ومن ثم تقدر قيمة العجز فى الميزان التجاري خلال تلك الفترة بحوالى٤١.٨٥٩مليار جنيه أي حوالي ١١.٦% من قيمة الناتج المحلى الاجمالى والبالغ حوالى٣.٧١٦.٠٧٢ بليون جنيه، وقد اعتمدت الدولة على الواردات لكي تفي باحتياجاتها بنسبة تقدر بحوالى٢٩.٣% بينما اعتمدت على الصادرات بنسبة لاتزيد عن١٨% وذلك خلال فترة الدراسة(١٩٩٩-٢٠٠٨) جدول رقم(١-٢) بالملحق.

وتقوم معظم التجارة الخارجية فى مصر أساسا بينها وبين الدول العربية ودول أوربا الغربية والشرقية واسيا والولايات المتحدة الأمريكية،وإفريقيا،ودول الاقيانوسية ومجموعة من الدول الأخرى ،بالإضافة الى التفاوت الواضح فى محيط العلاقات الاقتصادية الدولية،ومن مظاهر هذا التفاوت انه فى حين قامت مصر بتصدير مجموعة من السلع الى دول أوربا الغربية تقدر قيمتها بحوالي ١٨% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية وذلك خلال فترة البحث واستوردت ما يقدر بحوالي ٢٦% من إجمالي قيمة الواردات،نجد أنها قد صدرت الى الولايات المتحدة مايقدر بحوالي ٦.٧% من اجمالى قيمة صادراتها وذلك خلال فترة الدراسة (١٩٩٩-٢٠٠٨)، بينما استوردت منها مايقدر بحوالى١٧.٦% من اجمالى قيمة الواردات المصرية فى نفس الفترة - جدول رقم(١) بالملحق.

مشكلة البحث

يخضع الاقتصاد القومي لمجموعة من الظواهر الاقتصادية أهمها ظاهرة تزايد العجز فى الميزان التجاري المصري ،وظاهرة التركز الجغرافي أو التفاوت الواضح فى محيط العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة بين مصر والدول الأخرى فى الأسواق الخارجية ، ولذا فإن البحث يهتم بقياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية فى ضوء الظواهر التي يخضع لها الاقتصاد القومي من ناحية والآثار الاقتصادية المتوقعة للازمة العالمية على الاقتصاد المصري من ناحية أخرى .

هدف البحث:

يستهدف البحث مايلى:-

١- التعرف على بعض ملامح التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨) حتى يمكن التعرف على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الاقتصاد القومي.

٢- التعرف على معدلات التبادل القائمة فى محيط العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الأخرى فى الأسواق الخارجية وعلاقتها بمعدل النمو الاقتصادي المصري.

٣- قياس معاملات عدم الاستقرار فى قيمة الصادرات والواردات المصرية ومن ثم الاستفادة بنتائج القياس عند تخطيط سياسات الإنتاج والتصدير فى ظل التحرر الاقتصادي والتكتلات العالمية بالإضافة الى التعرف على الآثار المتوقعة للازمة المالية العالمية على الاقتصاد القومي بصفة عامة والصادرات المصرية بصفة خاصة

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

اعتمد البحث فى تحقيق الأهداف المنشودة منه على كل من التحليل الوصفي والتحليل الكمي ،وقد تم اشتقاق بعض المعايير التي توضح الملامح الرئيسية والأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الاقتصاد القومي وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:-

١- معدل تبعية أو اعتماد الدولة على التجارة الخارجية (Coefficient dependence) ويتم الحصول عليه عن طريق حاصل قسمة قيمة الواردات المصرية على الدخل القومي الإجمالي ،وقد تم الاعتماد على الناتج القومي الإجمالي فى البحث كمؤشر حقيقي للدخل القومي.

٢- نصيب الفرد من التجارة الخارجية أي متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة الخارجية المصرية ويتم الحصول عليه عن طريق حاصل قسمة مجموع قيمة الصادرات والواردات المصرية على عدد السكان.

٣- معدل التغطية (Rate of coverness) أي معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية أي مدى تحكم الدولة فى وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها ويتم الحصول عليه عن طريق قسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات.

٤-متوسط الميل للتجارة الخارجية ويقاس بنسبة قيمة الصادرات والواردات المصرية الى الدخل القومي الاجمالى ويوجد صورتين لهذا الميل هما متوسط الميل للاستيراد ومتوسط الميل للتصدير.

٥- الميل الحدي للتجارة الخارجية ويتم الحصول عليه عن طريق حاصل قسمة التغيرات النسبية فى قيمة الصادرات والواردات المصرية على التغيرات النسبية فى الدخل القومي الاجمالى .ويوجد صورتين لهذا الميل وهما الميل الحدي للتصدير والميل الحدي للاستيراد.

ونظرا لأنه تبين خضوع الاقتصاد القومي المصري لظاهرة عدم الاستقرار فى التجارة الخارجية ،الأمر الذي أدى الى ظهور الإشارة السالبة لقيم الميل الحدي للصادرات والواردات المصرية لبعض السنوات ومن ثم يكون هناك صعوبة فى حساب المتوسط الهندسي لقيم هذا الميل،وقد تم التغلب على هذه الظاهرة فى هذا البحث عن طريق حساب الميل الحدي بإيجاد العلاقة الانحدارية البسيطة فى صورتها اللوغاريتمية بين الدخل القومي الاجمالى كمتغير تفسيري وقيمة الصادرات أو الواردات كمتغير تابع.

٦- معدل التبادل الدولي الصافي (Net Barter Terms) ويتم الحصول عليه عن طريق حاصل قسمة الرقم القياسي لقيمة الصادرات على الرقم القياسي لقيمة الواردات.

واعتمد البحث فى قياس معامل الاستقرار النسبي فى قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية لقياس درجة التذبذب فى قيمة الصادرات والواردات المصرية على المعادلة الآتية:-

$$\text{معامل الاستقرار} = \frac{\text{مجـ (ص ز - ص٨ز)}}{\text{ص٨ز}} \times ١٠٠$$

حيث تمثل ص ز = قيمة الصادرات الفعلية فى السنة ز

ص٨ز = قيمة الصادرات المقدرة. ز= متغير الزمن من ١الى ١٠

وتتحقق الحالة المثلى لاستقرار الصادرات للسلعة، إذا كانت قيمة معامل الاستقرار مساوية للصفر وكلما زادت قيمة هذا المعامل عن الصفر بغض النظر عن الإشارة فإن ذلك يعنى عدم الاستقرار فى قيمة الصادرات أو الواردات.

وقد تم تجميع البيانات الثانوية بهذا البحث من الكتاب الاحصائى السنوي الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والنشرات الاقتصادية التي تصدرها إدارة البحوث الاقتصادية العامة التابعة للبنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري وبعض البيانات المتاحة عن موضوع البحث من خلال شبكة الانترنت.

ويشتمل البحث على ثلاثة أجزاء: يوضح الأول منه بعض ملامح التجارة الخارجية المصرية خلال فترة البحث (١٩٩٩-٢٠٠٨) ، فى حين يتعرف الجزء الثاني منه على معادلات التبادل التجاري القائمة فى محيط العلاقات الاقتصادية الدولية بين مص والدول الأخرى فى الأسواق الخارجية وعلاقتها بمعدلات النمو الاقتصادي بالإضافة الى قياس معدلات عدم الاستقرار فى قيمة الصادرات والواردات المصرية خلال فترة البحث ويتناول الجزء الثالث دراسة الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد القومي المصري بصفة عامة والصادرات المصرية بصفة خاصة.

النتائج البحثية

أولا :- الملامح الرئيسية والأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية فى الاقتصاد المصري:-

١- يتضح من الجدول رقم(١) بالملحق أن:

الهيكل التصديري للتجارة الخارجية المصرية يتسم بعدم مواكبته للهيكل الاستيرادي .الأمر الذي أدى الى تفوق قيمة الواردات المصرية على نظيرتها التصديرية خلال فترة البحث (١٩٩٩-٢٠٠٨)، ففي حين بلغ متوسط قيمة الواردات المصرية حوالي ١٠٩.٠٣١مليارجنيه فان نظيره للصادرات بلغ نحو٦٧.١٧٢ مليار جنيه ،وهذا يعنى ان متوسط قيمة العجز فى الميزان التجاري المصري خلال فترة البحث يقدر بحوالي ٤١.٨٥٩ مليار جنيه ،وقد بلغت الزيادة السنوية فى قيمة العجز فى الميزان التجاري المصري حوالي ١.٥ مليار جنيه أي حوالي ٣.٥% من متوسط قيمة العجز فى الميزان التجاري خلال الفترة المشار إليها سابقا ، ولكن لم تثبت معنوية هذا التقدير ويرجع ذلك الى تذبذب قيمة هذا العجز بين الزيادة والنقصان عاما بعد أخر فى قيم تدور كلها حول المتوسط الحسابي وذلك خلال فترة البحث (جدول رقم١ بالبحث) وربما يرجع تفوق قيمة الواردات على قيمة الصادرات المصرية الى مجموعة من العوامل أهمها: -

- الزيادة السكانية بمعدلات مرتفعة.
- الزيادة التي حدثت فى الأسعار العالمية للسلع المستوردة.
- إطلاق حرية الاستيراد للأفراد والقطاع الخاص.
- التسهيلات التي قررتها الدولة فى مجال حيازة واستخدام النقد الاجنبى.
- ارتفاع الأسعار المحلية لكثير من السلع التي تنتجها الصناعات الوطنية الأمر الذي دفع الكثير من التجار المستوردين فى غمار موجة التضخم الى استيراد السلع المناظرة لتباع فى الداخل بأسعار أقل.
- عدم تطور الهيكل الإنتاجي وضعف القدرة التصديرية للاقتصاد القومي .
- زيادة التكاليف الإنتاجية فى القطاعات المنتجة للتصدير عادل(١٩٩٤).

٢- يقدر متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية أي مدى تحكم الدولة فى وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها كما هو مبين بالجدول (٢) بالبحت بحوالى٥٢.٨% خلال فترة البحث وقد يرجع الانخفاض الحادث فى معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الصادرات المصرية والذي بلغ حوالي ٩٢٩.٣ جنيها خلال فترة البحث، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الواردات المصرية حوالي ١٥٤١.٤ جنية خلال نفس الفترة ، الأمر الذي يمكن معه القول بأن متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية يقدر بحوالي ٢٤٧٠.٧ جنية خلال فترة البحث المشار إليها سابقا.

٣- تتباين معدلات النمو السنوية فى قيمة الصادرات المصرية فى الأسواق التصديرية المختلفة، ففي حين بلغ معدل النمو السنوي للصادرات المصرية بصفة عامة خلال فترة البحث (١٩٩٩-٢٠٠٨) حوالى٢٧.٦% يلاحظ أن مقدار الزيادة فى الصادرات المصرية الموجهة لشرق أوربا بلغ نحو٤٦.٣% وحوالى٣٤% لنظيرتها الموجهة الى دول غرب أوربا وحوالى٢٩.٧% ،٢٩.٦% ،٢٩%، لكل من أمريكا الجنوبية والدول العربية وآسيا على الترتيب ، وقد بلغت أيضا معدلات النمو السنوية فى قيمة الصادرات المصرية الموجهة الى دول الاقيانوسية وأفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى حوالي ٢٣.٧% ، ٢٢.١% ، ٢٠.٧%، ١٧.٤% على الترتيب وأخيرا بلغ معدل النمو السنوي فى قيمة الصادرات المصرية الموجهة الى الدول الأخرى حوالي ٢٠.٣% وذلك خلال فترة البحث وقد ثبتت معنوية هذه التقديرات عند مستويات المعنوية المختلفة - جدول رقم (١) بالبحث.

٤- وتتباين أيضا معدلات النمو السنوية فى قيمة الواردات المصرية خلال فترة البحث (١٩٩٩-٢٠٠٨) ، ففي حين تزايد معدل النمو السنوي للواردات المصرية بصفة عامة بما يقدر بحوالي ١٨.٣٥% ، إلا أن معدل النمو السنوي للواردات المصرية من الدول العربية ، أمريكا الجنوبية واسيا وغرب أوربا وأفريقيا وأمريكا الشمالية قد زاد بنحو ٢٧.٣% ،٢١.٨% ،٢١.٣% ،١٧% ١٦.١% ١٥.٨ % على الترتيب . وقد ثبتت معنوية هذه التقديرات عند مستوى معنوية ١% ، وزاد أيضا معدل النمو السنوي للواردات المصرية من الدول الأخرى وشرق أوربا وأمريكا الوسطى ودول الاقيانوسية بنحو ١٤.٨% ،١٠.٤% ، ٣.٣ % ،١.٥% على التوالي إلا انه لم تثبت معنوية هذه التقديرات - جدول رقم(١) بالملحق.

٥- يقدر متوسط الميل الحدي لقيمة الصادرات المصرية بحوالي ٠.٥٥ خلال فترة البحث بينما يقدر متوسط الميل الحدي لقيمة الواردات المصرية بحوالي ٠.٤٢ خلال نفس الفترة وهذا يعنى ان زيادة الناتج المحلى الإجمالي بمقدار مليون جنية يؤدى الى زيادة قيمة الواردات المصرية بما يقدر بحوالي ٤٢٠ ألف جنية والى زيادة فى قيمة الصادرات المصرية بحوالي ٥٥٠ ألف جنية- جدول رقم (٢) بالبحث.

٦- يقدر متوسط الميل للاستيراد خلال الفترة (١٩٩٩- ٢٠٠٨) بحوالي ٠.٢٨ بينما يبلغ متوسط الميل للتصدير بحوالي ٠.١٦ وهذا يشير الى ان الدولة تعتمد على الواردات لكي تفي بالاحتياجات المطلوبة بنسبة تقدر بحوالي ٢٨% وهذا لايعد دليلا على قاطعا على فقر الدولة أو غناها فقد يدل ارتفاعه على كثرة الواردات للدولة وقد يدل على ضآلة دخلها القومي ولكن يدل ذلك على مدى مساهمة الإنتاج العالمي فى تكملة الإنتاج القومي - جدول رقم (٢) بالبحث.

٧- قدرت الزيادة السنوية فى الناتج المحلى الإجمالي كمؤشر حقيقي للدخل القومي بحوالي ٢٤.١٥٥ بليون جنية خلال فترة البحث وبما يقدر بحوالى٦.٥% من متوسط قيمة الناتج المحلى الإجمالي والبالغ حوالي ٣٧١.٦٠٧ مليار جنية خلال نفس الفترة ، فى حين بلغت الزيادة السنوية فى عدد السكان حوالي ١.٥٩ مليون نسمة وبما يقدر بنحو حوالي ٢.٣% من متوسط عدد السكان والبالغ حوالي ٦٨.٥ مليون نسمة خلال فترة البحث، وقد تبثث معنوية هذه التقديرات عند مستوى معنوية ٠.٠٥ - جدول رقم (١) بالبحث.

جدول (٢) : بعض مؤشرات الأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الاقتصاد القومي خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨).

البيان / السنة	معدل التبعية %	نصيب الفرد من الصادرات بالجنية	نصيب الفرد من الواردات بالجنية	نصيب الفرد من التجارة الخارجية بالجنية	معدل التغطية %	متوسط الميل للاستيراد	متوسط الميل للتصدير	الميل الحدي للصادرات	الميل الحدي للواردات	معدل التبادل الدولي الصافي ١٠٠=١٩٩٨
١٩٩٩	٢٢.١	٢١٩	٩٥٨	١١٧٧	٢٢.٩	٠.٢٢	٠.٠٥	-٠.٥٣	-٠.٤٤	٨٨.٦
٢٠٠٠	١٩	٢٨٨.٧	٨٤٧.٥	١١٣٦.٢	٣٤.١	٠.١٩	٠.٠٦	-٠.٥٠	-٠.٤٨	٥٧.١
٢٠٠١	١٨.٦	٢٩٠.٥	٨٥٢.٧	١١٤٣.٢	٣٤.١	٠.١٩	٠.٠٦	-٠.٥٠	-٠.٣٩	٦٠.١
٢٠٠٢	١٧	٣٧١.٥	٩٠٢.٤	١٢٧٤	٤١.٢	٠.١٧	٠.٠٧	-٠.٤٩	-٠.٣٧	٥٢.٤
٢٠٠٣	١٩.٩	٦٣٥.٧	١٠٢٥	١٦٦٠.٧	٦٢	٠.٢٠	٠.١٢	-٠.٥٤	-٠.٣٥	٣٢.١
٢٠٠٤	٢٢.٤	٨١١.٦	١٢٤٥	٢٠٥٦.٦	٦٥.٢	٠.٢٢	٠.١٥	-٠.٥٣	-٠.٣٧	٣٢.١
٢٠٠٥	٣٣.٤	١٠٤٦.٤	١٩٠٢	٢٩٤٨.٤	٥٥	٠.٣٣	٠.١٨	-٠.٥٣	-٠.٤٨	٣٦.٦
٢٠٠٦	٣٣.٢	١٢٨٤.٤	١٩٨١.٦	٣٢٦٦	٦٤.٨	٠.٣٣	٠.٢١	-٠.٥٢	-٠.٤٢	٢٩.٢
٢٠٠٧	٣٩.٤	١٤٤٧.٧	٢٤٧٤.٣	٣٩٢٢	٥٨.٥	٠.٣٩	٠.٢٣	-٠.٤٩	-٠.٤٢	٢٢.٨
٢٠٠٨	٥٢.١	٢٨٩٧.٤	٣٢٢٥.٧	٦١٢٣.١	٨٩.٨	٠.٥٢	٠.٤٧	-٠.٨٥	-٠.٥٤	٢١.٥
المتوسط	٢٧.١	٩٢٩.٣	١٥٤١.٤	٢٤٧٠.٧	٥٢.٨	٠.٢٨	٠.١٦	-٠.٥٥	-٠.٤٢	٤٣.٢

المصدر :- حسبت وجمعت من الجدول رقم (١) . (٢) بالملحق

ثانيا: معدلات التبادل التجارية بين مصر والدول الأخرى:-

من الجدول رقم (٢) بالبحث ومن معدلات التبادل الصافية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٩ـ٢٠٠٨) يتبين الآتي:-

١- تعتبر التجارة الخارجية فى غير صالح الاقتصاد القومي المصري خلال فترة البحث السابق ذكرها نظرا لتدهور متوسط معدلات التبادل الصافية خلال تلك الفترة حيث بلغ معدل التبادل الدولي الصافي حوالي ٨٨.٦ ، ٦٠.١ ، ٥٧.١ ، ٥٢.٤ ، ٣٦.٦ ، ٢١.٥ خلال السنوات١٩٩٩ . ٢٠٠٠ . ٢٠٠١ . ٢٠٠٢ . ٢٠٠٥ . ٢٠٠٨ كامل ومحمود(١٩٨٣) .

وتجدر الإشارة هنا إلى ان معدلات التبادل الدولية الصافية للدولة توضح مدى التحسن فى شروط التجارة الخارجية والتي تتغير فى المدى القصير وفقا للتغيرات فى الطلب والتغيرات فى السياسات التجارية والتغيرات فى سعر الصرف ، بينما تتغير فى المدى الطويل وفقا للمتغيرات الهيكلية فى الطلب والعرض المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

٢- ان النمو الاقتصادي للتجارة الخارجية المصرية يتأثر بالتغيرات فى معدل التبادل الدولي الصافي خلال الفترة (١٩٩٩ـ٢٠٠٨) ، حيث تبين معنوية العلاقة الانحدارية بين النمو الاقتصادي المصري معبرا عنه

بالناتج المحلى الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع ومعدل التبادل الدولي الصافي كمتغير مستقل عند مستوى معنوية٠.٠٥ وتمثل هذه العلاقة الانحدارية بالمعادلة الآتية :-

ص^م =٥٠٧٧٠٩.٦ - ٣١٤٦.٨٥٥س م
(٥.٧٣٥)

ص^م = الناتج المحلى الإجمالي　　س م = معدل التبادل الدولي الصافي

ر٢ = ٠.٨　　ف = ٣٣.٦٣

والأرقام بين القوسين تشير إلى قيمة ت المحسوبة. (المصدر:جدول رقم٢ بالبحث ورقم ٢ بالملحق)

٣- وبالنسبة لقياس معدلات عدم الاستقرار لقيمة كل من الصادرات والواردات المصرية فيتضح من الجدول رقم (٢) بالملحق ان قيمة الواردات المصرية أكثر استقرارا من قيمة الصادرات المصرية خلال فترة البحث (١٩٩٩- ٢٠٠٨) ويرجع السبب فى ذلك إلى انخفاض متوسط قيمة معاملات عدم الاستقرار للواردات المصرية والذي قدر بحوالي ٤٥.٣١%، بينما بلغ متوسط قيمة معاملات عدم الاستقرار للصادرات المصرية حوالي ١١٦.٥% ، وقد يرجع ارتفاع معاملات عدم الاستقرار لقيمة الصادرات المصرية إلى انخفاض القيم التقديرية للصادرات عن القيم الحقيقية لها خلال السنوات ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨ .

ثالثا :- الآثار المتوقعة للازمة المالية العالمية على الاقتصاد القومي المصري.

لقد مر الاقتصاد العالمي منذ سبتمبر ٢٠٠٨ بأزمة مالية عالمية نتجت عن مشكلة الرهن العقاري فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث ضربت الأزمة الاقتصاد الأمريكي وامتدت الى الاقتصاد الأوربي واليابانى، وبدأت آثارها السلبية تنعكس على جميع بلاد العالم بقدر انفتاح كل منها واندماجه فى الاقتصاد العالمي ، والأزمة لازالت قائمة حتى الآن وأكثر التقديرات تفاؤلا تذهب الى أنها ستشتد ويدخل الاقتصاد العالمي بدءا من مراكزه المسيطرة فى أمريكا وغيرها إلى ركود يستمر حتى النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ تبعا لتقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الاقتصادي العالمي سيتراجع من ٥ % عام ٢٠٠٧إلى ٣.٩%عام ٢٠٠٨ والى ٣.٠% عام ٢٠٠٩ وان النمو فى الدول المتقدمة سيتراجع من ٢.٦% إلى ١.٥% ثم إلى ٠.٥% خلال الأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ على الترتيب .... ويبدو الوضع فى الدول النامية أفضل بسبب وجود دور قوى للدولة يمكنها من الحفاظ على توازن الاقتصاد العام وحفز النمو حتى فى خضم الأزمة الراهنة محمد صلاح (٢٠٠٩)، وتستوجب هذه الأزمة وضع عدد من السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة أخطارها وتداعياتها السلبية المحتملة على الاقتصاد المصري والصادرات المصرية بصفة خاصة، فالاقتصاد المصري يعتمد اعتمادا رئيسيا على الخارج ،ومحرك فاعليته الرئيسي موجود فى أسواق صادراتنا الى هذه الدول وارداتنا منها ،وتغطية العجز الكبير فى الميزان التجاري وعلاج أو تقليل العجز فى ميزان المدفوعات يعتمدان على مصادر فى الخارج كالسياحة ورسوم قناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج حسين (٢٠٠٩). ويستهدف هذا الجزء من البحث : دراسة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري بصفة عامة والصادرات المصرية بصفة خاصة.

١- الإجراءات التي اتخذتها مصر لمواجهة الأزمة المالية العالمية :--

لم تكن مصر بعيدة عن الأزمة وتفاعلاتها بحكم اعتمادها على اقتصاد السوق وما ينطوي عليه من تشابكات عالمية،ولقد حاولت مصر تطويق روافدها السلبية وفتح منافذ وآفاق إيجابية للاستفادة من دروسها الاقتصادية فمنذ بدايات الأزمة حرصت الحكومة المصرية على تأكيد محدودية آثارها السلبية ، واهتمت ببث الطمأنينة إلى قلوب المستثمرين وقلوب المواطنين،من خلال توضيح بعض الحقائق الغائبة، وأهمها جدية الخطوات الاقتصادية التي اتخذت فى الأعوام الماضية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي ، بالإضافة الى امتلاك البنك المركزي لاحتياطي كبير من الدولار ، يبلغ نحو ٣٥ مليار دولار . عبارة عن استثمارات موجودة بعملات أجنبية فى الخارج وكذلك امتلاك البنوك المصرية حوالي ١٥ مليار دولار محمد ابو الفضل(٢٠٠٨).

وقد أكدت الحكومة المصرية على ان التعامل مع الأزمة الاقتصادية لابد ان يتم على ثلاث مستويات:- أولا: التعامل المباشر والسريع مع السلبيات التي يمكن ان تحقق نتائج ايجابية وتحد من تأثيرات الأزمة . وثانيا: رصد المدى المتوسط والطويل الذي عليه ان يتأثر سلبا أو إيجابا وثالثا: ضرورة الاستعداد لمرحلة الانطلاق المتوقعة للمرحلة التي تلي الأزمة مباشرة والتي ستشهد وجود فوائض تبحث عن مشروعات استثمارية محددة ،حيث انه فى تقدير مصر ان مدى استعداد اقتصاد أي دولة للاستفادة من هذه الفترة يمكنها من زيادة النمو وتحقيق زيادة فى الخدمات والعوائد والقدرة على زيادة فرص العمل ، فضلا عن عدد من الإجراءات المالية والنقدية وقد أشارت توقعات آثار الأزمة على الاقتصاد المصري الى ان تباطؤ النمو ووصوله فى بعض الدول الى الصفر سيؤدى الى تأثيرات على الاقتصاد المصري تتمثل فى الآتي:- نقص الصادرات -- نقص الاستثمارات من الخارج -- نقص دخل قناة السويس -ـ نقص دخل وإيرادات السياحة --

نقص معدلات النمو القطاعية ومن ثم نقص معدل النمو الكلى . ولكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة آثار الأزمة على الاقتصاد المصري والتي تمثلت فى :

١- تخصيص ٢.٨ مليار جنيه لدعم الصناعة والصادرات المصرية موزعة كما يلي :
أ - ٢.٢ مليار جنية لدعم الصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية .
ب - ٦٠٠ مليون جنيه لدعم المناطق الصناعية بالدلتا ودعم البنية الأساسية للتجارة الداخلية .

٢- إجراء تخفيضات فى التعريفة الجمركية على السلع الوسيطة والرأسمالية .

٣- توفير فرص استثمار حقيقية فى مشروعات قطاعية ذات جدوى مدروسة ومؤكدة للترويج للاستثمار فيها مثل مثل قطاع البترول والموارد المائية والري والطيران المدني وقطاعات البنية الأساسية .

٤- حل مشاكل الاستثمار وإزالة معوقاته .

٥- دعم ومساندة القطاعات التصديرية والإنتاجية .

٦- جذب الاستثمارات من الخارج عموما ومن المنطقة العربية خصوصا وبما لايقل عن ١٠ مليارات دولار سنويا . قد كان من نتيجتها لتنفيذ هذا البرنامج هو تنشيط الاقتصاد القومي و الحفاظ على معدلات نمو لاتقل عن ٥.٥% فى عامي ٢٠٠٨ ،٢٠٠٩[www.ndp.org.eg].

٢- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد القومي طبقا للنتائج التي توصل إليها البحث:-

حقق الناتج المحلى الإجمالي معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة الماضية بلغت نحو٦.٨% ،٧.١% ٧.٥% خلال الاعوام٢٠٠٥/٢٠٠٦ ،٢٠٠٦/٢٠٠٧ ،٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ويقدر الناتج المحلى الإجمالي لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنحو ٤٨٧.٢٣٩ مليار جنية - جدول رقم (٢) بالملحق ،إلا ان الأزمة المالية العالمية ستؤدى الى حدوث تباطؤ فى الاقتصاد المصري نتيجة للركود الاقتصادي العالمي ليتراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الى ٦% وفى أسوء الظروف الى ٥% خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ ،وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي حيث ان ٧٥% من الناتج المحلى الإجمالي يتمثل فى التبادل التجاري ونحو ٣٢% من صادراتنا تتجه للولايات المتحدة الأمريكية،٣٢.٥% من الواردات تأتى من أمريكا ودول الاتحاد الأوربي. وثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من أمريكا وأوربا .

٣- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية:-

تتضح أهمية التصدير فى قدرته على خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز فى ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة ومن بين الخطط الاقتصادية فى الظروف العادية العمل على فتح أسواق جديدة للتصدير.. وبعد الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرة تكتسب هذه الخطط أهمية خاصة حيث تمثل الأسواق الجديدة بديلا لمواجهة حالات الكساد والركود المتوقعة خلال الأزمة وعلى ذلك فان الأمر يستوجب وضع عدد من الآليات التي تبقى على معدل النمو الاقتصادي ولعل أهم هذه الآليات البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة وإن كان يعتقد البعض أن الأزمة لن تؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات المصرية لأنها لاتنافس فى أسواق الدول الأوربية حيث يوجد بهذه الأسواق اشتراطات عديدة معقدة يصعب تنفيذها ومنها السماح بدخول المنتجات الزراعية إلا بعد انتهاء الموسم وذلك لتصريف المنتجات المحلية بالإضافة الى وضع اشتراطات مجحفة على المنتجات الصناعية والتي كان يواجهها مشكلة أخرى تتمثل فى عدم انتظام النقل وارتفاع تكاليفه بالإضافة الى وجود دول أخرى أكثر قربا للدول الأوربية تستحوذ على نصيب الأسد فى معدلات التصدير، ومن النتائج التي أسفر عنها البحث فى ظل الأزمة المالية العالمية والتي بدأت من سبتمبر ٢٠٠٨:- أن الصادرات المصرية غير البترولية حققت زيادة كبيرة خلال عام ٢٠٠٧ بنسبة زيادة قدرها ١٥% حيث بلغت نحو ١٠٥.٤٢٥ مليار جنيه بالمقارنة بعام ٢٠٠٦ والتي بلغت فيه قيمة الصادرات نحو ٩١.٥٨٠ مليار جنيه،كما زادت الصادرات المصرية لعدد كبير من الأسواق العربية والأوربية عام ٢٠٠٧ عنه فى عام ٢٠٠٦ حيث زادت صادرات مصر الى كل من دول الاقيانوسية وأفريقيا وآسيا وشرق أوربا والدول العربية بالإضافة الى مجموعة الدول الأخرى بنسب قدرت بنحو ٩١% ،٥٤% ، ٢٥% ،٢٣.١% ،١٠% ، ٤٢% على الترتيب .بينما لوحظ انخفاض الصادرات المصرية الى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا بنسب قدرت بنحو ٩.٦%، ٥.٥ % على التوالي وذلك خلال عام ٢٠٠٧ عنه فى عام ٢٠٠٦ وفى عام ٢٠٠٨ حققت الصادرات المصرية نسبة كبيرة قدرت بنحو ١١٧% عنها فى عام ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة قيمة الصادرات المصرية فى عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٢٨.٠٢٧ مليار جنيه حيث زادت صادرات مصر الى كل من الدول العربية وشرق أوربا وغرب أوربا واسيا ومجموعة الدول الأخرى . بالإضافة الى زيادة الصادرات الى زيادة الصادرات الى الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بنسبة قدرت بنحو ٥٤.٤% فى عام ٢٠٠٨ بالمقارنة بعام ٢٠٠٧ إلا انه لوحظ انخفاض الصادرات المصرية الى كل من الأسواق الأفريقية ومجموعة الدول الأخرى بنسب قدرت بنحو ٩.٦%،٥٧% على التوالي - جدول رقم (١) بالملحق.

ومما سبق يتضح ان اقتصاد مصر حتى الآن فى مأمن من الأزمة العالمية نسبيا وقد اقتصر تأثيرها تقريبا على سوق البورصة فقط فهي القطاع الاقتصادي الذي تأثر بالأزمة ، وقد يرجع تأثر معظم دول العالم بالأزمة إلى أن اقتصاد أمريكا يمثل خمس الاقتصاد العالمي .

التوصيات

وفى ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث فان البحث يوصى بالاتي :-

(١) إعادة تنظيم أو تخطيط التجارة الخارجية المصرية فى ضوء اتساع نطاق التبادل الدولي القائم فى محيط العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول شرق وغرب أوربا ثم دول آسيا وقد يؤدى ذلك الى زيادة درجة التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية ، ولكن البحث اثبت ان هذا التركيز لايمكن اعتباره السبب فى عدم الاستقرار فى قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية.

(٢) العمل على تنمية الصادرات والحد من الواردات وحماية الإنتاج المحلى من السياسات التي تتبعها الدول من دعم وإغراق وتنظيم وسائل حماية الإنتاج المحلى من الممارسات غير المشروعة فى التجارة الدولية.

(٣) محاولة توطيد العلاقات الاقتصادية الدولية بين مصر ودول الاقيانوسية وأفريقيا وذلك حماية للاقتصاد القومي من مخاطر التركيز للصادرات والواردات المصرية فى ظل التكتلات العالمية والتي قد تعوق درجة انسياب الصادرات المصرية إليها.

(٤) التخفيف من حدة الأزمة المالية على الصادرات المصرية بالبحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة بالإضافة الى تطوير البنية الأساسية للصناعة المصرية والبحث عن أصحاب الخبرة والكفاءة ودعم الصناعة والاهتمام ببرامج تحديث الصناعة ودراسة الأسواق جيدا ، بالإضافة الى ترويج الصادرات المصرية وتطوير الاتفاقات التجارية بين مصر ودول العالم . وضرورة تذليل العقبات أمام المصدريين المصريين.

المراجع

البنك المركزي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أعداد متفرقة.

أحمد محمد أحمد(دكتور)،محمود محمد على مفتاح (دكتور)، "التركيز السلعي والجغرافي لاهم صادرات الخضر والفاكهة المصرية فى الفترة(١٩٧٥-١٩٨٥)"، المؤتمر الثاني للاقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة المنصورة ،مارس ١٩٨١.

حسين عبد المطلب الأسرج (باحث اقتصادي) ،"تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية "، بحث منشور على الانترنت ،نوفمبر ٢٠٠٩.

عادل محمد خليفة غانم (دكتور) ،" الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية فى بناء الاقتصاد القومي" ، ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية ، المجلة المصرية لاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع ،سبتمبر ١٩٩٤.

عاطف عبد العظيم جودة (دكتور)، "دراسة اقتصادية لبعض محددات الصادرات المصرية من العنب المصري"، المجلة المصرية لاقتصاد الزراعي ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ،سبتمبر ١٩٨٨.

كامل بكرى (دكتور) ، محمود يونس (دكتور) ، نظرية التجارة الدولية ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٨٣.

محمد أبو الفضل ، الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة العالمية ، مجلة تقرير القاهرة ، العدد العشرون ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨.

محمد الطنطاوي الباز (دكتور)،العلاقات الاقتصادية الدولية ،" دراسة تحليلية لمختلف جوانب الاقتصاد الدولي مع تحليل وعرض لأهم المشاكل المعاصرة والعلاقات الاقتصادية الدولية المصرية" ، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية ١٩٨٤.

محمد إمام عبد النبي ، احمد أحمد محمد السيد(دكاترة)،"دراسة تطبيقية إحصائية مركز مصر التنافسي لبعض الصادرات غير التقليدية "، المجلة المصرية لاقتصاد الزراعي، المجلد الأول ،العدد الأول ،مارس ١٩٩١.

محمد صلاح الدين الجندي (دكتور)، "الأزمة المالية العالمية (تشخيصها ،أسبابها، آثارها، التوجهات المطلوبة لمواجهتها)" ،المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين،الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، ١٤-١٥ أكتوبر، ٢٠٠٩.

Food and Agriculture Organization of the united Nations. Trade year book . Rome.1977-1992.

Hahn. F.. Money & Inflation. South amputation .1982.

- http://www.ndp.org.eg/ar/news/view news details .aspx? news ID=45013:

- http://www.egenewa.net/wp=/portal/news? Params=50050

Massel.B.F.. Export Instability and Economic Structure. American Economic Review.1970.

Ministry Of Economy. Research Information Sector. The Internationals Competiveness of Egyptian Prospective. First Report. 1998.

1

2

ECONOMIC IMPORTANCE OF THE EGYPTIAN FOREIGN TRADE IN THE CONSTRUCTION OF THE NATIONAL ECONOMY AND THE EXPECTED IMPACTS OF THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS ON THE EGYPTIAN NATIONAL ECONOMY

El Kheshin, Manal El-S. M.
Agriculture Economic Research Institute, Agriculture Research Center

ABSTRACT

The aim of this research is to measure the relative importance of the Egyptian foreign trade in the construction of the national economy in light of the economic phenomena that govern the one hand and the expected impacts of the global financial crisis on the national economy in general and exports in particular. on the other. The research was to achieve its goals depended on descriptive and quantitative analysis.

It was found from the results of research show that the export structure of the Egyptian foreign trade is not to cope with the structure of import. Egypt has depended on imports to meet their living needs by about 29.3% and relied on exports by not more than 18% during the research period (1999-2008). The average coverage rate of exports to imports. the Egyptian state's control over any of their imports and exports the purchasing power of about 52.8%. and GDP increase by one million pounds lead to increase the value of Egyptian imports by an estimated 420 pounds and an increase in the value of Egyptian exports about 550 thousand pounds during the research period has also been found that the international exchange in the vicinity of the existing international economic relations between Egypt and the group of countries that reported the research in the Egyptian economy is not valid because of the deteriorating terms of net average. also showed that the national economy is subject to the phenomenon of instability for each of the value of exports and imports Egyptian. Egyptian imports are more stable than the value of Egyptian exports. with an average value of transactions instability of Egyptian imports about 45.3%. and amounted to about 116.5% of the value of imports during the period of research. Finally. with regard to the anticipated effects of global financial crisis on the Egyptian economy. according to the opinions economists and experts in this field and the findings of the research. the economy of Egypt until the time of the search in safe from the global financial crisis and the forces of the Egyptian economy in the face of this crisis and its influence is limited to the Stock Exchange. where the Egyptian economy achieved a growth rate of around 7.1% during the year financial 2007/2008. while Egypt's exports to the countries in question increased significantly during 2008 than in 2007.

In light of what has resulted from the Search Results researcher recommends the following:

(1) Re-organizing or planning of foreign trade in the light of the extensive international exchange in the vicinity of the existing economic relations between Egypt and the countries of East and West Europe. and Asian countries may lead to an increase in the degree of emphasis geographical distribution of foreign trade. but the research has proved that this focus can not be considered as the cause of the instability in the value of Egyptian exports and imports.

(2) Promote the development of exports and limit imports and protect domestic production policies of the States to support and the dumping of the organization and means of protecting domestic production of illicit practices in international trade.

(3) Try to strengthen the international economic relations between Egypt and the countries of Oceania. Africa and the protection of the national economy from the risk of concentration of exports and imports in light of the Egyptian world blocs. which may impede the flow of Egyptian exports to the degree of it.

(4) Alleviating the financial crisis on the Egyptian exports by searching for alternative markets and new export opportunities as well as to develop the infrastructure for the Egyptian industry and the search for experienced and efficient support for the industry and care for the modernization of industry and study the market well. as well as to promote Egyptian exports and the development of trade agreements between Egypt States and the world.and the need to append the obstacles facing the Egyptians exporters.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد صلاح الدين الجندي — **كلية الزراعة – جامعة المنصورة**

أ.د / فاطمة عباس فهمي — **كلية الزراعة – جامعة عين شمس**

جدول ملحق رقم (١): تطور قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية وتوزيعها علي الدول المستوردة والمصدرة خلال الفترة (١٩٩٩- ٢٠٠٨)

القيمة بالمليون جنية

البيان	الدول العربية		شرق أوربا		غرب أوربا		آسيا		أفريقيا		أمريكا الشمالية	
السنة	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
١٩٩٩	١٥٣٦	٤٩٨٧	٩٠٢	٥٤٥٢	٣٩٢٤	٢٠٤٣٠	٣٢٧٢	١١٨٥٠	٥١٦	٩٤٤	١٥٢١	٨٢٩٣
٢٠٠٠	١٩٢٤	٥٠٠١	٧٠٨	٤٦١٠	٦٣٤٨	١٧٥٨٧	٤٣٩١	١٢٢٩٨	٦٩٥	١٠٩٠	١٤٣٤	٧٦٣٠
٢٠٠١	٢٣٠٤	٤٥١٣	٧٩٥	٤٩٩٦	٥١٦٤	١٦٤١٤	٤٩٣٩	١٢١٨١	٨٥٥	١٣٨٥	١٤٠٩	٧٨١٦
٢٠٠٢	٣٣٧٢	٣٠٧٨	١٠٥١	٦٢٣٥	٥٨٣٩	١٦٤٩٥	٧١٧٣	١١٩٣٧	١١٧١	٢٧١٧	١٧٩٣	٧٩٦٧
٢٠٠٣	٥٩٧٠	٣٨٩٨	٢٤٣٢	٧٣٣٥	١١٩٧٥	١٨١٦٩	١٠٣٤٧	١٢٩٧٥	٣٠٠٧	٣٦٦٧	٣١٧٢	٧٩٢٢
٢٠٠٤	٧٩٩٨	٥٦٩٢	٣٣٢٢	٨٩١٩	١٥٨٧٣	٢١٨٤٩	١٣٤٦٦	١٨٥٦٥	٣١٠٠	٤٨٤٩	٣٩٧٣	٨٨٥٤
٢٠٠٥	١١٦٢٥	١٨٤٤٠	٣٧٨٩	١٦٢٤٦	١٩٧٤٣	٢٦٨٦٣	١٦٤٩١	٣٠٧٣٥	٤١٧٦	٦٢٢٩	٥٧١٨	١٠٩٩٠
٢٠٠٦	١٢٧١٦	٢٢٧٠٥	٤٠٣٨	١٣١٢٧	٢٦٩٦٤	٢٧٠٢٣	٢٢٢٤٨	٣٨٤٠٤	٣٨٥٨	٥٢٩٩	٧٠٤٦	٩٩٢٩
٢٠٠٧	١٣٩٨٩	٢٧٢٩٧	٤٩٧٣	١٨٣١٩	٢٥٤٧٩	٣٤٦٤٧	٢٧٧٧٨	٤٦٥٨٥	٥٩٤٦	٤٨٧٢	٦٤٢٨	١٥٤٧٥
٢٠٠٨	٣٦٥١٤	٤٠٤٠٤	٨٩٥٠٥	٣٧٦٦	٤٧١٨٦	٨٥٩١٣	٣٠٣١٤	٦٥٨٢٦	٥٣٧٧	٥٢٣٩	٨٧٢٢	٣٤٣٥٥
الإجمالي	٩٧٩٤٨	١٣٦٠١٥	١١١٦٠٥	٨٩١١٣	١٢١٣٠٩	٢٨٥٣٩٠	١١٠١٠٥	٢٦١٣٥٦	٢٨٧٠١	٣٦٢٩١	٤١٢١٦	١١٩٢٣١
المتوسط	٩٧٩٤.٨	١٣٦٠١.٥	١١١٦٠.٥	٨٩١١.٣	١٢١٣٠.٩	٢٨٥٣٩	١١٠١٠.٥	٢٦١٣٥.٦	٢٨٧٠.١	٣٦٢٩.١	٤١٢١.٦	١١٩٢٣.١

البيان	أمريكا الجنوبية		أمريكا الوسطى		دول الاقيانوسية		دول أخرى		الإجمالي		صافي الميزان
السنة	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	
١٩٩٩	١٠١	١٨٣٧	١٥	١٨	١٢	١٦٧٠	١٧٨٥	٣٩٠٦	١٣٥٨٤	٥٩٣٨٧	ـ ٤٥٨٠٣
٢٠٠٠	١٣٢	١٤٨٥	٥	٩	١٠	١٧٨٢	٢٦٢٦	٢١٥٥	١٨٢٧٣	٥٣٦٤٧	ـ ٣٥٣٧٤
٢٠٠١	١٣٥	٢١٠٦	٨	٦	٧	٢٢٩٤	٣١٧٩	٣٤٦١	١٨٧٩٥	٥٥١٧٢	ـ ٣٦٣٧٧
٢٠٠٢	٧٣	٣١٢٩	٤	١٣	١٩	٢٤٢٢	٤٠٢٣	٥٥٦٨	٢٤٥١٨	٥٩٥٦١	ـ ٣٥٠٤٣
٢٠٠٣	١١٠	٤٢٩٨	٥٦	١١	٢٨	١٥١٣	٥٦٨٦	٩١٩٢	٤٢٧٨٣	٦٨٩٨٠	ـ ٢٦١٩٧
٢٠٠٤	١١٣	٤٨٨٠	١٠٢	٢١	١٠٩	٢٤٥٣	٧٦١٨	٩٣٢٦	٥٥٦٧٤	٨٥٤٠٨	ـ ٢٩٧٣٤
٢٠٠٥	١٦٣	٦٦٦٧	١٣	٦٨	٢٥	٢٣١٠	١١٤١٧	١٤٥٦٢	٧٣٢٥٠	١٣٣١٢٨	ـ ٥٩٨٧٨
٢٠٠٦	٢٦١	٥٦٥٠	٣٥	٤	٣٥	١٩١٣	١٤٣٧٩	١٧١٤٥	٩١٥٨٠	١٤١٢٨٩	ـ ٤٩٧٠٩
٢٠٠٧	١٦٦	٧٧٢٤	٤٠	٥	٦٧	١٧١١	٢٠٣٧٩	٢٣٢٤٧	١٠٥٢٤٥	١٧٩٨٨٢	ـ ٧٤٦٣٧
٢٠٠٨	١٤٤٠	١٤٧٢٥	٧٨	١٣	١٣٦	٢٤١٥	٨٧٥٥	١٢٠٩	٢٢٨٠٢٧	٢٥٣٨٦٥	ـ ٢٥٨٣٨
الإجمالي	٢٦٩٤	٥٢٥٠١	٣٥٦	١٦٨	٤٤٨	٢٠٤٨٣	٧٩٨٤٧	٨٩٧٧١	٦٧١٧٢٩	١٠٩٠٣١٩	ـ ٤١٨٥٩٠
المتوسط	٢٦٩.٤	٥٢٥٠.١	٣٥.٦	١٦.٨	٤٤.٨	٢٠٤٨.٣	٧٩٨٤.٧	٨٩٧٧.١	٦٧١٧٢.٩	١٠٩٠٣١.٩	ـ ٤١٨٥٩

المصدر: الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء . نشرة التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

جدول ملحق رقم (٢) : تطور عدد السكان والدخل القومي المصري والرقم القياسي لكل من الصادرات والواردات خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٨)
سنة الأساس ١٩٩٨

البيان / السنوات	عدد السكان بالمليون نسمة[١]	الناتج المحلي الإجمالي* بالمليون جنية[٢]	الرقم القياسي لقيمة الصادرات[٣]	الرقم القياسي لقيمة الواردات[٤]	معاملات عدم الاستقرار	
					قيمة الصادرات	قيمة الواردات
١٩٩٩	٦٢	٢٦٨٣٩٨	٩٦.٤	١٠٨.٨	١٨٣.٢	١٩١.٧
٢٠٠٠	٦٣.٣	٢٨٢٢٠١	٨٥.٩	١٥٠.٥	٧٢١.١	٣٠.٧
٢٠٠١	٦٤.٧	٢٩٥٩٥٦	٨٧.٣	١٤٥.١	٩.٦	٩.٦
٢٠٠٢	٦٦	٣٥٤٥٦٤	٩٥.٣	١٨١.٧	٣.٨	٢٦.٥
٢٠٠٣	٦٧.٣	٣٦٥٨٤١	١٠٥	٣٢٦.٨	٢٦.١	٣١.٧
٢٠٠٤	٦٨.٦	٣٨١٠٠١	١٣٢.٤	٤٢٤.٨	١٧.٥	٢٩.٥
٢٠٠٥	٧٠	٣٩٨٥٢٨	١٨٩.٨	٥١٨.٥	٢٣	٥.٦
٢٠٠٦	٧١.٣	٤٢٦١٥٠	١٩٢.٤	٦٥٩.٥	١٩.٤	١٢.٣
٢٠٠٧	٧٢.٧	٤٥٦١٩٤	١٩١.٢	٨٣٩.٧	٢٠.٣	٨٩.٣
٢٠٠٨	٧٨.٧	٤٨٧٢٣٩	٢١٠.٥	٩٨٠.١	١٤١	٢٦.٢
المتوسط	٦٨.٥	٣٧١٦٠٧.٢	١٣٨.٦٢	٤٣٣.٦	١١٦.٥	٤٥.٣١

*** تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي في البحث كمؤشر حقيقي للدخل القومي**
المصدر: (١، ٣، ٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أعداد متفرقة.
(٢) البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (١): التحليل الاحصائى لتطور قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية وتوزيعها على الدول المستوردة والمصدرة خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨).

الدول	الصادرات					الواردات				
	النموذج	ت	ف	$ر^2$	معدل النمو السنوي%	النموذج	ت	ف	$ر^2$	معدل النمو السنوي%
الدول العربية	ص^ = -٢٨٩٧.٦+٦١٤٢س	٤.٣٣*	١٨.٧	٠.٧٠	٢٩.٦	ص^ = -٣٧١٩.١٨+٦٨٥٤ س	٤.٩٧**	٢٤.٧	٠.٧٦	٢٧.٣
شرق أوربا	ص^ = -٥١٦٨.٩+١٧٢٦٨.٥ س	(١.٩)	٣.٨	٠.٣٢	٤٦.٣	ص^ = ٩٣٠.٧+٣٧٩٢.٣٤٧ س	(١.٨٣)	٣.٣٣	٠.٢٩	١٠.٤
غرب أوربا	ص^ = -٤١٠٨.٤+٥٧٤٦.٧ س	٦.٣**	٤٠.٨	٠.٨٤	٣٤	ص^ = ٤٨٢٧.٩+١٩٨٥.٨ س	٢.٧٥*	٧.٥٤	٠.٤٩	١٧
آسيا	ص^ = -٣١٨٠+٣٤٤٨.٣ س	١٢.١**	١٤٦.١	٠.٩٥	٢٩	ص^ = -٥٥٦٩+٤٤٩٤.١ س	٥.٧١**	٣٢.٥٥	٠.٨٠	٢١.٣
أفريقيا	ص^ = -٦٣٤.١+٦١٧.٥٣ س	١٠.٢**	١٠٤.٣	٠.٩٣	٢٢.١	ص^ = ٥٨٤.٣٥+٤١٥.٢ س	٥.٨٨**	٣٤.٥٢٠	٠.٨١	١٦.١
أمريكا الشمالية	ص^ = -٨٥١.٧+٥٦٢.٧ س	٩.٤**	٨٨.١٤	٠.٩٢	٢٠.٧	ص^ = ١٨٧٩+١٥٨٨.٥ س	٢.٧*	٧.٣١	٠.٤٨	١٥.٨
أمريكا الجنوبية	ص^ = -٧٩.٩٥+١٠٧.٣ س	٢.٠٣*	٤.١٤	٠.٣٤	٢٩.٧	ص^ = -١١٤٢.٩+١٠٣٥.٩ س	٥.٢٣**	٢٧.٣	٠.٧٧	٢١.٨
أمريكا الوسطى	ص^ = ٦.١٨+١.٦ س	(١.٨)	٣.٥٤	٠.٣١	١٧.٤	ص^ = ٠.٥٦+١٣.٧٣ س	(٠.٢٦)	٠.٠٧	٠.٠٠٨	٣.٣
دول الاقيانوسية	ص^ = -١٠.٦٣+١٣.٧ س	٢.٩٣*	٨.٥	٠.٥٢	٢٣.٧	ص^ = ٢٩.٧٤+١٨٨٤.٧ س	(٠.٧٢)	٠.٥٢	٠.٠٦	١.٥
دول أخرى	ص^ = -١٦١٨.٩+٩١٩.١٣ س	٤.١١**	١٦.٩٥	٠.٦٨	٢٠.٣	ص^ = ١٣٢٦.٧+١٦٨٠.٢ س	(١.٨٧)	٣.٥	٠.٣١	١٤.٨
الإجمالي	ص^ = -١٨٥٥٦.٣٨+٣٤٨٨٧.٢ س	٤.٨٤**	٢٣.٤	٠.٧٥	٢٧.٦	ص^ = ٢٠٠١٠.١+١٠٢٣.٤٦٧ س	٥.٨٩**	٣٤.٦٥	٠.٨١	١٨.٣٥
صافى الميزان	ص^ = ١٤٥٣.٧+٣٣٨٦٣.٧ س	(٠.٨)	٠.٦٧	٠.٠٨	١.٥	معادلة الاتجاه العام لعدد السكان				
الناتج المحلى	ص^ = ٢٤١٥٤.٨+٢٣٨٧٥٥.٨ س	٥.٠٣**	٤٤٢.١٢	٠.٩٨	٦.٥	ص^ = ١.٥٩+٥٩.٧١٣ س	٢١.٠٣**	١١٤.٨	٠.٩٤	٢.٣

**معنوي عند مستوى معنوية من ٠.٠١ *معنوي عند مستوى ٠.٠٥ ( ) غير معنوية

المصدر :- جمعت وحسبت من جدول رقم (١) بالملحق.